

البعد المكاني لعمالة الأطفال في مدينة الفلوجة: دراسة تحليلية

م.د. مهند عدنان ثرثار
جامعة الفلوجة، الانبار، العراق
mohanad.adnan@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل البعد المكاني لظاهرة عمالة الأطفال في مدينة الفلوجة، من خلال دراسة واقع الظاهرة وأنماط توزيعها العددي والنسبي بين الوحدات المكانية للمدينة، اعتماداً على بيانات ميدانية جمعت بواسطة استمارة استبانة منظمة مدعومة بمقابلات فردية مباشرة مع الأطفال العاملين أنفسهم، وقد شملت الدراسة عينة قصدية احتمالية بلغت (٢٠٣) طفلاً من الفئة العمرية (٥-١٤) سنة، بما يمثل مجتمع الأطفال العاملين في المدينة.

ركزت الدراسة على تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين، وتشخيص العوامل الرئيسية المؤدية إلى انخراطهم في سوق العمل، فضلاً عن تقويم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الناجمة عن هذه الظاهرة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الجغرافي المكاني، مع توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل بيانات الاستبانة، وأظهرت النتائج أن معظم الأطفال العاملين يعيش أبواهم معاً بنسبة (٤٤,٨%) وعلى قيد الحياة بـ (٥٣,٢%)، مما يدل على أن عمالة الأطفال لا ترتبط فقط بغياب الوالدين، بل تتأثر بعوامل أخرى مثل البطالة، ضعف الدخل، ارتفاع متطلبات المعيشة، وكبر حجم الأسرة، إضافة إلى أن نسبة من الأطفال ما زالت مستمرة في الدراسة رغم عملها والتي بلغت نسبتها (٤٢,٤%)، مقابل نسب ملحوظة من التسرب المدرسي بـ (٤٠,٤%)، أظهرت الدراسة أن عمالة الأطفال تنتشر في عدة قطاعات اقتصادية، وتتركز بصورة رئيسية في الأسواق والخدمات الصناعية بنسبة (٤٨,٧%)، (٢١,٧%) على التوالي، كما تنتوزع جغرافياً في الأحياء التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، إذ سجلت بعض أحياء مدينة الفلوجة نسباً أعلى مقارنة بغيرها لاسيما حي (المنصور، والرسالة والتأميم) بنسب (١٥,٨، ١٣,٨، ١٢,٣%) على الترتيب، مما يعكس ارتباط الظاهرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فضلاً عن توصيات تطبيقية يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد من انتشار الظاهرة ومعالجة آثارها.

كلمات مفتاحية: البعد المكاني، عمالة الأطفال، مدينة الفلوجة.

Analyzing the Spatial Patterns of Child Labor in Fallujah: A Geographical Study

Abstract

The study aims to analyze the spatial dimension of the phenomenon of child labor in the city of Fallujah by examining the current status of the phenomenon and the patterns of its numerical and relative distribution among the city's spatial units. The study is based on field data collected through a structured questionnaire supported by direct individual interviews with working children themselves. The study included a purposive probabilistic sample of (٢٠٣) children within the age group (٥-١٤) years, representing the population of working children in the city.

The research focused on analyzing the demographic, social, and economic characteristics of working children, identifying the main factors leading to their engagement in the labor market,

as well as assessing the social, economic, and educational impacts resulting from this phenomenon. The study adopted the descriptive–analytical approach and the spatial geographical approach, employing appropriate statistical methods to analyze the questionnaire data. The results showed that the majority of working children have parents who live together at a rate of (٤٤,٨%) and are alive at a rate of (٥٣,٢%), indicating that child labor is not solely associated with the absence of parents, but is also influenced by other factors such as unemployment, low income, high living requirements, and large family size. In addition, a proportion of children continues their education despite working, accounting for (٤٢,٤%), compared to noticeable rates of school dropout reaching (٤٠,٤%).

The study revealed that child labor is prevalent across several economic sectors and is mainly concentrated in markets and industrial services, at rates of (٤٨,٧%, ٢١,٧%), respectively. Geographically, it is distributed in neighborhoods suffering from high poverty rates, with some neighborhoods in Fallujah recording higher percentages than others, particularly (Al-Mansour, Al-Risala, and Al-Ta'meem) neighborhoods, at rates of (١٥,٨, ١٣,٨, ١٢,٣%), respectively. This reflects the strong association of the phenomenon with prevailing economic and social conditions. The study also presents applied recommendations that can be utilized to support policies and programs aimed at reducing the spread of the phenomenon and addressing its impacts.

Keywords: Spatial dimension, child labor, Fallujah City.

المقدمة

تعد الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان لما لها من دور أساس في النمو المتكامل وبناء الشخصية، ويعتبر الاستثمار فيها احد المرتكزات الرئيسية للتنمية المستدامة، وتشير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لوزارة التخطيط العراقية لعام (٢٠٢٤) إلى تزايد ظاهرة عمالة الأطفال، الأمر الذي يجعلها قضية اجتماعية تستوجب البحث والتحليل، لذا فأنها من الظواهر المعقدة ذات الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والجغرافية، ولاسيما في المدن التي تعرّضت لاضطرابات أمنية واجتماعية، مثل مدينة الفلوجة التي شهدت دماراً واسعاً ونزوحاً سكانياً خلال السنوات السابقة، وقد أسهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في ازدياد انخراط الأطفال في سوق العمل، بما انعكس سلباً على أوضاعهم التعليمية والاجتماعية والصحية، وتبرز أهمية دراسة البعد المكاني لعمالة الأطفال لما يكشفه من تباينات مكانية في انتشار الظاهرة وارتباطها بمستويات الفقر والحرمان الحضري وتفاوت التنمية، وانطلاقاً من ذلك، جاء هذا البحث معتمداً على بيانات ميدانية مباشرة جُمعت من خلال استمارة استبانة وُرّعت على الأطفال العاملين أنفسهم، بهدف تحليل واقع الظاهرة وتوزيعها المكاني في مدينة الفلوجة، والكشف عن أسبابها وآثارها ضمن إطار جغرافي تحليلي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التباين المكاني لظاهرة عمالة الأطفال داخل مدينة الفلوجة، وما يرافقه من اختلاف في أعداد الأطفال العاملين ونسبهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين احياء المدينة، فضلاً عن تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة وتباين آثارها.

فرضية البحث

أن ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة الفلوجة تتسم بتباين مكاني واضح بين أحيائها، من حيث أعداد الأطفال العاملين ونسبهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط هذا التباين بتفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر، فضلاً عن اختلاف العوامل المؤدية إلى الظاهرة، الأمر الذي ينعكس بتباين آثارها التعليمية والصحية والاجتماعية من حي إلى آخر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى استقصاء وتحليل واقع عمالة الأطفال في مدينة الفلوجة من خلال دراسة توزيعهم العددي والمكاني، وفحص الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهم، مع تحديد الأسباب المؤدية لانخراطهم في سوق العمل من وجهة نظرهم، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لهذه الظاهرة ضمن إطار جغرافي تحليلي.

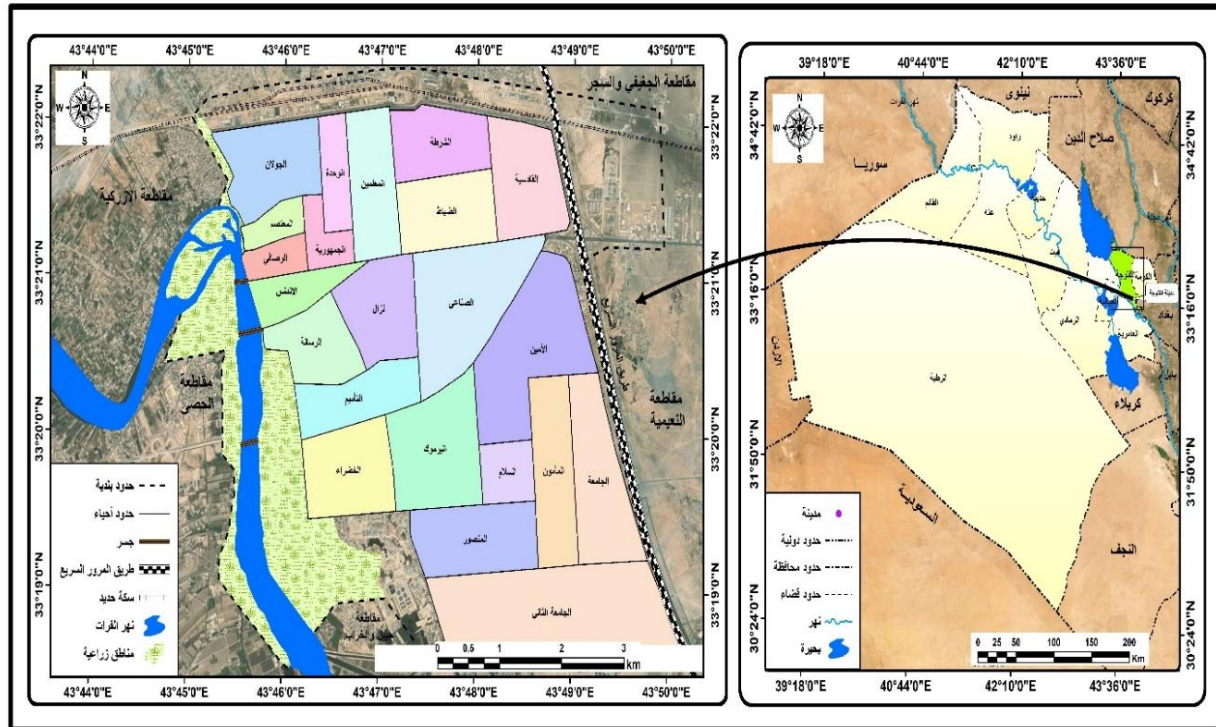
منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع عمالة الأطفال وخصائصها المختلفة، إضافة إلى المنهج الجغرافي المكاني في تحليل التوزيع المكاني والتباين بين احياء مدينة الفلوجة، وقد تم الاعتماد بصورة رئيسة على المنهج الميداني من خلال تصميم استمارة استبانة وزعت على عينة مكونة من (٢٠٣) طفلاً من الأطفال العاملين في مناطق مختلفة من مدينة الفلوجة، بهدف جمع البيانات المتعلقة بخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأسباب عملهم والآثار المترتبة على ذلك، كما استخدمت الأساليب الإحصائية في تفرغ وتحليل بيانات الاستبانة، والاستعانة بالجدول والأشكال والخرائط في عرض النتائج وتفسيرها مكانياً.

حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة في مدينة الفلوجة التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الأنبار، تبلغ مساحتها حوالي (٥٠ كم²) وتشمل ما يقارب ٢٢ حيًا سكنيًا، أما الحدود الفلكية للمدينة فتقع بين دائرتي عرض (٣٣°١٨'٢٩"N - ٣٣°٢٢'٢٠"N) شمالاً، وخطي طول (٤٣°٥٠'١٢"E - ٤٣°٤٤'٤٦"E) شرقاً، فيما يعتمد في الحدود الزمنية للبحث على عام ٢٠٢٥، ينظر خريطة (١).

الخريطة (١) موقع مدينة الفلوجة من محافظة الانبار



المصدر: مديرية بلدية الفلوجة، شعبة التخطيط والمتابعة، وحدة (GIS).

أولاً: واقع عمالة الأطفال في مدينة الفلوجة

(١) التوزيع العددي والنسبي للأطفال العاملين بحسب محل الإقامة ونوع العمل

يعد التوزيع الجغرافي لعمالة الأطفال مدخلاً أساسياً لفهم خصائص هذه الظاهرة وتحليل أنماط انتشارها المكانية، إذ يمثل أحد المرتكزات الجوهرية في دراسات الجغرافية البشرية لما يتيح من إمكانية تحديد مناطق التركيز والامتداد بدقة، كما تتسم خريطة التوزيع الجغرافي للأطفال العاملين بدرجة عالية من الحساسية تجاه التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها منطقة الدراسة، حيث تتغير أنماط العمل ومستويات انتشاره تبعاً لاختلاف الخصائص المكانية وتعاقب الفترات الزمنية^(١).

وتكتسب دراسة هذا الجانب أهمية خاصة لما توفره من معطيات تتعلق بإمكان إقامة الأطفال العاملين ومسارات تنقلهم اليومية نحو مواقع العمل، فضلاً عن إسهامها في الكشف عن التباينات المكانية بين الأحياء والتي قد تعكس درجات متفاوتة من عوامل الجذب أو الطرد، كما يتباين توزيع الأطفال العاملين تبعاً لنوع النشاط الذي يمارسونه في ظل تداخل مجموعة من المحددات، من أبرزها الجنس والقدرات الجسدية والفكرية وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد، فضلاً عن غياب تعريف عالمي موحد لعمالة الأطفال أو تصنيفاتها المهنية، وعليه فإن تحليل التوزيع الجغرافي لعمالة الأطفال يشكل خطوة محورية لفهم ديناميات هذه الظاهرة وقراءة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية.

يشير الجدول (١) والشكل (١) إلى أن عدد الأطفال العاملين في مدينة الفلوجة الذين شملتهم استمارة الاستبانة بلغ (٢٠٣) أطفال، توزعوا على أحياء المدينة بنسب متفاوتة، وقد تصدر حي المنصور المرتبة الأولى بعدد (٣٢) طفلاً وبنسبة (١٥,٨%) من إجمالي حجم العينة، تلاه كل من أحياء (الرسالة، والتأميم، والخضراء، والجولان) بأعداد بلغت (٢٨، ٢٥، ٢٣، ٢٢) طفلاً على التوالي، وبنسب (١٣,٨%)،

١٢,٣%، ١١,٣%، ١٠,٨% على الترتيب، ويرجع ارتفاع نسب عمالة الأطفال في هذه الأحياء إلى كونها تصنف ضمن الأحياء ذات المستويات المعيشية المنخفضة، في المقابل جاء حي المأمون في المرتبة الأخيرة بعدد طفل واحد فقط، وبنسبة بلغت (٠,٥%)، بينما توزعت أحياء (نزال، السلام، الرصافي، الأمين، اليرموك، الأندلس، الجامعة ٢) بين أعلى وأدنى القيم المسجلة لعمالة الأطفال، في حين لم تسجل أي حالات لعمالة الأطفال في أحياء (القادسية، الشرطة، الضباط، المعلمين، الجمهورية، الوحدة، المعتصم، الصناعي، الجامعة ١)، ويرجع أن معظم هذه الأحياء تندرج ضمن المناطق التي تتسم بارتفاع قيمتها العقارية ومستوى دخل عالٍ، ومع ذلك لا يعني هذا خلوها التام من وجود أطفال عاملين، إذ إن الدراسة اعتمدت على عينة مختارة، ولم تشمل جميع الأطفال العاملين في المدينة واكتفت بتوزيع استمارات الاستبانة في مواقع متنوعة.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأطفال العاملين بحسب نوع العمل، فقد احتلت الأعمال المرتبطة بالأسواق المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد الأطفال العاملين فيها (٩٩) طفلاً، وبنسبة (٤٨,٧%) من إجمالي أفراد العينة، ويعود ذلك إلى طبيعة المهن التي تتناسب مع قدراتهم البدنية، وتركز هؤلاء في سوق النزيلة، وسوق الفلوجة القديم، والشوارع التجارية مثل شارع الكماليات وشارع (٤٠)، فضلاً عن علوات الخضراوات في حي الجولان، حيث امتهنوا بيع الفواكه والخضراوات والدواجن والأسماك، وبيع الشاي، ومساعدة أصحاب المحال في بيع المواد الغذائية والمنزلية، إضافة إلى نقل بضائع المتسوقين باستخدام العربات اليدوية من الأسواق إلى أماكن وقوف السيارات، وجاءت في المرتبة الثانية مهن الخدمات الصناعية، إذ بلغ عدد الأطفال العاملين فيها (٤٤) طفلاً وبنسبة (٢١,٧%) توزعوا على أنشطة متعددة شملت مساعدة أصحاب الحرف، مثل سمكرة وصنع السيارات، ومعامل صناعة الأبواب والشبابيك، ومعامل الأثاث، ومحال بيع

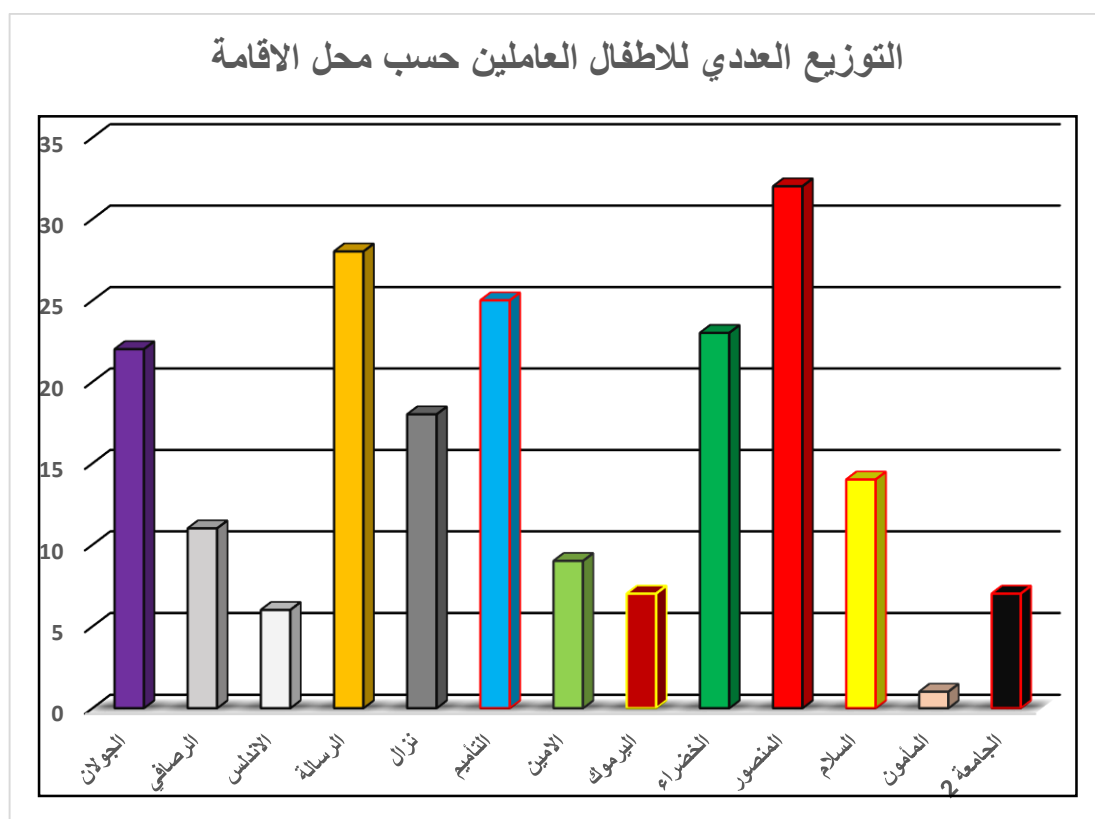
الجدول (١) التوزيع العددي والنسبي للأطفال العاملين حسب نوع العمل ومحل الإقامة لعام ٢٠٢٥

اسم الحي	الاسواق		الخدمات الصناعية		التقاطعات المرورية		مجالات اخرى		مجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
القادسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشرطة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الضباط	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعلمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمهورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجولان	١٠	١٠,١	٥	١١,٤	-	-	٧	٢٢,٦	١٠,٨
الوحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعتصم	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصافي	٦	٦,١	٤	٩,١	-	-	١	٣,٢	٥,٤
الاندلس	٥	٥,١	١	٢,٣	-	-	-	-	٢,٩
الرسالة	٩	٩,١	٦	١٣,٦	٧	٢٤,١	٦	١٩,٣	١٣,٨
نزال	١٢	١٢,٠	٤	٩,١	-	-	٢	٦,٥	٨,٩
التأميم	١٣	١٣,١	٣	٦,٨	٥	١٧,٤	٤	١٢,٩	١٢,٣
الامين	٦	٦,١	٣	٦,٨	-	-	-	-	٤,٤

٣,٥	٧	-	-	-	-	٩,١	٤	٣,٠	٣	اليرموك
١١,٣	٢٣	٩,٧	٣	٣١,٠	٩	٦,٨	٣	٨,١	٨	الخضراء
١٥,٨	٣٢	٩,٧	٣	٢٧,٦	٨	١٣,٦	٦	١٥,١	١٥	المنصور
٦,٩	١٤	١٢,٩	٤	-	-	٦,٨	٣	٧,١	٧	السلام
٠,٥	١	٣,٢	١	-	-	-	-	-	-	المأمون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصناعي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجامعة ١
٣,٥	٧	-	-	-	-	٤,٦	٢	٥,١	٥	الجامعة ٢
١٠٠	٢٠٣	١٥,٣	٣١	١٤,٣	٢٩	٢١,٧	٤٤	٤٨,٧	٩٩	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (٢، ٦)

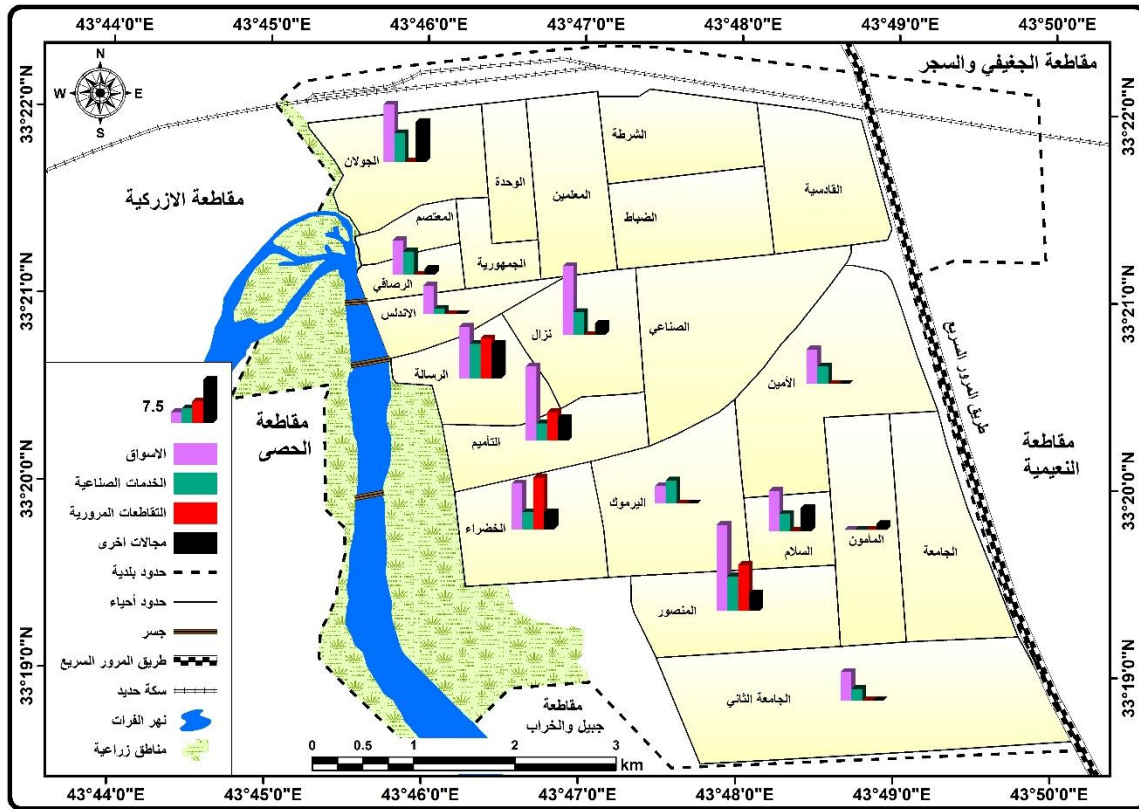
الشكل (١) التوزيع العددي للأطفال العاملين حسب محل الإقامة لعام ٢٠٢٥



المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١).

التأسيسات الصحية والكهربائية، وأفران الصمون، ومعامل الثلج والمرطبات، والمطاعم، ومعامل الحلويات والمعجنات، فضلاً عن أعمال تبديل الإطارات، والدهن، وكراجات غسيل السيارات، ثم تلتها مجالات عمل أخرى متنوعة بلغ عدد الأطفال العاملين فيها (٣١) طفلاً، وبنسبة (١٥,٣%)، وتضمنت على وجه الخصوص أعمال الباعة المتجولين، وأخيراً جاءت عمالة الأطفال في التقاطعات المرورية لاسيما تقاطع الحضرة والكماليات والعباسي، إذ شهدت انتشاراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة بعدد بلغ (٢٩) طفلاً وبنسبة (١٤,٣%) من إجمالي عينة الدراسة، ينظر الخريطة (٢).

الخريطة (٢) التوزيع المكاني للأطفال العاملين حسب نوع العمل لعام ٢٠٢٥



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١).

٢) الخصائص الديموغرافية

تعد دراسة الخصائص الديموغرافية مدخلاً أساسياً لفهم البنية السكانية لأي مجتمع، ولا سيما عند تناول الفئات الهشة مثل الأطفال الذين يلتحقون مبكراً بسوق العمل، إذ تسهم هذه الدراسة في رسم صورة دقيقة لتكوين هذه الفئة من خلال الوقوف على متغيرات العمر والنوع بوصفهما محورين رئيسيين في التحليل الديموغرافي وتكتسب الخصائص الديموغرافية أهميتها من قدرتها على الكشف عن أنماط التباين بين المجموعات السكانية المختلفة، نظراً لارتباطها الوثيق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وما تعكسه من مؤشرات على مستوى التطور الذي بلغته المجتمعات^{١٠}.

ويمثل التركيب العمري والنوعي الحجر الأساس في التركيب الديموغرافي للسكان، فكل مجموعة سكانية بنية عمرية ونوعية تترتب عنها انعكاسات ديموغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية تمتد إلى ميادين متعددة، مثل التعليم، وسوق العمل، والصحة، وأنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية، ومن ثم فإن تحليل هذه

الخصائص يعد ضرورة لفهم مسارات التغيير في المجتمع ولتقدير حجم التحديات المرتبطة بظاهرة عمل الأطفال وتداعياتها على المدى القريب والبعيد.

أ- التركيب النوعي والعمرى

يساعد هذا التركيب في فهم وتوزيع الأطفال العاملين حسب الفئات العمرية الذين يندرجون في الفئة العمرية (١٤-٠) سنة علماً ان هذه الاعمار تتصف بانها غير منتجة في ادبيات جغرافية السكان ولاسيما في الدول المتقدمة، الا ان في الدول النامية تدخل هذه الاعمار في سوق العمل لأسباب عديدة منها اجتماعية واقتصادية، كما وحددت الدولة العراقية السن الأدنى للعمل (١٥) سنة على ان لا تزيد عن سبعة ساعات باليوم حسب قانون العمل المرقم (٩١) لسنة ١٩٨٧، ويحضر الأطفال دون سن ١٨ العمل في المهن الخطيرة^(٢). ومن الدراسة الميدانية وحسب البيانات المتحصلة من استمارة الاستبانة في الجدول (٢) نلاحظ وجود علاقة طردية بين عمر الأطفال وعدد العاملين، فكلما تقدم عمر الأطفال زاد معه اعداد الأطفال العاملين، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية بين (٥-٧) سنة (٢٦) وبنسبة (١٢,٨%) من اجمالي حجم العينة، ويرجع ذلك الى محدودية العمل في الأنشطة الاقتصادية لعدم ملائمة طاقتهم الجسمية والذهنية، ومن ثم يرتفع العدد ليصل الى (٥١) طفلاً وبنسبة (٢٥,١%) لفئة العمرية (٨-١٠) سنة، حتى يصل اعلى تمثيل لهم بين الاعمار (١١-١٤) سنة وبلغ نسبتهم (٦٢,١%).

الجدول (٢) التركيب العمري والنوعي للأطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

التركيب النوعي			التركيب العمري		
%	العدد	الجنس	%	العدد	الفئات العمرية
٩٣,١	١٨٩	الذكور	١٢,٨	٢٦	٧-٥
٦,٩	١٤	الاناث	٢٥,١	٥١	١٠-٨
			٦٢,١	١٢٦	١٤-١١
١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (١، ٣).

اما التركيب النوعي فيشير الجدول (٢) ان عمالة الأطفال الذكور تصدرت المركز الأول في مدينة الفلوجة بلغ (١٨٩) طفلاً بما يشكل نسبة (٩٣,١%) من مجموع الأطفال في منطقة الدراسة، بينما بلغ عدد الاناث العاملات (١٤) طفلة وبنسبة (٦,٩%)، وهذا الانخفاض يرجع الى العادات والتقاليد التي تتميز بطابعها العشائري الريفي الذي يمنع من عمل الاناث خوفاً من المضايقات والعنف التي تتعرض له في الشوارع والاسواق، فضلا عن ان الأنشطة الاقتصادية تجذب الذكور دون الاناث.

٣) الخصائص الاجتماعية

تعد الخصائص الاجتماعية للأسرة من الركائز الجوهرية التي تسهم في تشكيل البناء النفسي والسلوكي للطفل، إذ تشكل الأسرة الإطار الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويتفاعل من خلاله مع محيطه الاجتماعي، وتؤدي طبيعة البيئة الأسرية بما تحمله من أنماط تعامل وقيم ومستويات رعاية دوراً محورياً في تنمية شخصية الطفل وتوجيه سلوكياته، وعليه فإن الأطفال الذين ينشأون في أسر تعاني من الاضطراب، أو القسوة، أو الحرمان من الحقوق الأساسية، يكونون أكثر عرضة للاضطرابات السلوكية والانحراف، نتيجة غياب بيئة الاحتضان والدعم النفسي والاجتماعي^(٣).

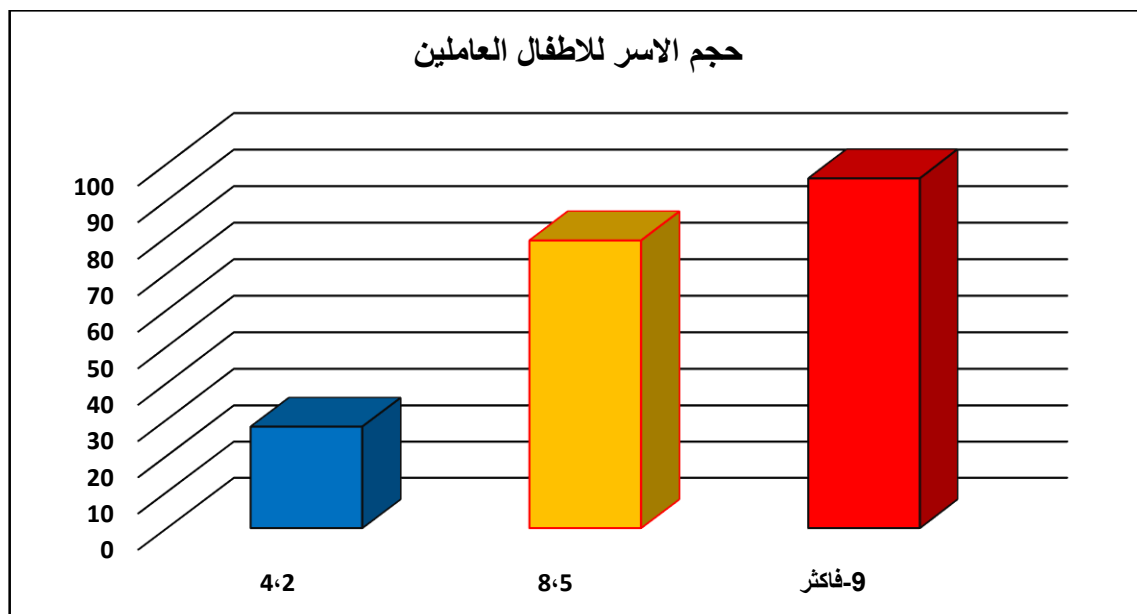
وفي سياق الخصائص الاجتماعية للأسرة تعتبر حجم الأسرة وبنيتها من المؤشرات المهمة التي تعكس تفاعلاً معقداً بين العوامل الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية داخل المجتمع، وتسهم هذه العوامل بدرجات متفاوتة في إعادة تشكيل أنماط تكوين الأسرة ومتوسط حجمها، كما يؤدي اتساع حجم الأسرة إلى تفاقم الأعباء الاقتصادية الملقة على عاتقها ولا سيما في ما يتعلق بارتفاع مستويات الإنفاق الشهري، الأمر الذي قد يفضي إلى دفع الأطفال للانخراط المبكر في سوق العمل بوصفه استراتيجية تعويضية لتلبية احتياجاتها المعيشية، وتظهر بيانات الجدول (٣) والشكل (٢) ان الاسر التي يتراوح حجمها بين (٩ فاكثر) احتلت المرتبة الأولى بواقع (٩٦) وبنسبة (٤٧,٣%) ، يليها حجم الاسرة بين (٥-٨) افراد وبنسبة (٣٨,٩%) ، فيما بلغت نسبة الاسر التي يتراوح حجمها بين(٢-٤) افراد (١٣,٨%) ، وتدل هذه البيانات على وجود علاقة طردية بين ازدياد حجم الاسرة وارتفاع معدلات عمالة الأطفال.

الجدول (٣) حجم الاسر للأطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

حجم الاسرة	العدد	%
٤-٢	٢٨	١٣,٨
٨-٥	٧٩	٣٨,٩
٩-فاكثر	٩٦	٤٧,٣
المجموع	٢٠٣	١٠٠

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (٤).

الشكل (٢) حجم الاسر للأطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥



المصدر: بيانات الجدول (٣).

كما تكشف بيانات الجدول (٤) عن ارتباط قوي بين المستوى التعليمي للوالدين وانتشار عمالة الأطفال، إذ تنزايد معدلات التحاق الأطفال بسوق العمل مع تدني المستوى التعليمي للأسرة، فقد جاء المستوى التعليمي (ابتدائية) للآباء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٢,٥%)، تلاه المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) بنسبة (٢٥,١%). ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مرّ بها العراق، ولا سيما منطقة الدراسة، والتي

دفعت العديد من الأسر إلى العزوف عن تعليم أبنائها وإخراجهم من المدرسة باتجاه العمل، أما بالنسبة للأمهات فقد احتل المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) المرتبة الأولى بنسبة (٣٥,٠%)، ممن تركن الدراسة بعد دخولهم ولم يكملن المرحلة الابتدائية باعتقادهم ان هدف التعليم هو القراءة والكتابة وان حاجتها تقتضي التعلم القراءة والكتابة فقط ، ثم فئة (أمي) بنسبة (٢٣,٦%)، وهو ما يرتبط بأن العديد من الأسر ذات الأصول الريفية لا تعلي من شأن تعليم الإناث بسبب العادات والتقاليد السائدة.

وتبرز أهمية المستوى التعليمي للوالدين بوصفه مؤشراً يوضح مستويات المعيشة والوعي الثقافي والاجتماعي للأسرة، إذ ينعكس التحصيل الدراسي على قدرة الأسرة في إدارة شؤونها المعيشية وعلى رؤيتها لمستقبل أطفالها، وكذلك يؤثر سلباً على صحة افراد الاسرة ونظرتة للحياة، وتشير الدلالات الرقمية إلى أنّ تدني المستويات التعليمية للآباء والأمهات، إلى جانب العوز المادي يسهم في سوء تقدير الأسر للآثار السلبية المترتبة على التحاق الأطفال بسوق العمل في سن مبكرة، وقد أظهرت إجابات أفراد العينة أن غالبية الآباء لم يكملوا مستوى البكالوريوس وما بعده، واقتصرت مؤهلاتهم بين عدم الالتحاق بالدراسة والحصول على شهادة الإعدادية.

الجدول (٤) الحالة التعليمية للآبوين الاطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

التحصيل الدراسي للام			التحصيل الدراسي للاب		
%	العدد	الحالة التعليمية	%	العدد	الحالة التعليمية
٢٣,٦	٤٨	امي	١٩,٢	٣٩	امي
٣٥,٠	٧١	يقرا ويكتب	٢٥,١	٥١	يقرا ويكتب
١٩,٢	٣٩	ابتدائية	٣٢,٥	٦٦	ابتدائية
١٥,٨	٣٢	متوسطة	١٥,٨	٣٢	متوسطة
٥,٩	١٢	اعدادية	٧,٤	١٥	اعدادية
-	-	بكالوريوس	-	-	بكالوريوس
-	-	دراسات عليا	-	-	دراسات عليا
١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (٧).

وفيما يتعلق بالبنية الأسرية، تعتبر الأسرة النواة الأولى التي تحتضن الطفل وتوفر له أشكال الرعاية الثقافية والصحية والتعليمية كافة، ومن ثم فإن أي خلل يصيب بنيتها—ولا سيما فيما يتعلق بغياب أحد الوالدين أو انفصالهما—ينعكس سلباً على النمو النفسي والاجتماعي للطفل، فالأطفال الذين يعانون من اضطرابات أسرية يكونون أكثر عرضة للاضطرابات السلوكية والاقتصادية، وهو ما يدفع بعضهم إلى ترك المنزل والبحث عن عمل لتأمين احتياجاتهم الأساسية، كما أن فقدان الطفل لأحد الوالدين أو كليهما يحرمه من جو الاستقرار العاطفي ويضعه أمام مسؤوليات تفوق قدراته النمائية، إذ يجد نفسه مضطراً لتحمل أعباء الحياة وإعالة نفسه وربما أفراد أسرته، مما يعزز احتمالية اندماجه المبكر في سوق العمل بوصفه خياراً قسرياً لتلبية متطلبات المعيشة، تشير بيانات الجدول (٥) إلى أن حالة الوالدين (مرتبطين عائلياً) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٤,٨%) من إجمالي حجم العينة، غير أن هذا الارتباط الأسري لا يعكس بالضرورة توفر بيئة مستقرة للأطفال، إذ تظهر المعطيات وجود عامل اقتصادي ضاغط يتمثل في انخفاض دخل الأسرة، ما يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات المعيشة الأساسية، الأمر الذي يدفع العديد من الأسر إلى زج

أطفالها في سوق العمل، وتأتي الحالة الزوجية بعد الطلاق في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢,٧%)، تلتها حالة زواج الأب من زوجة ثانية بنسبة (٢٢,٢%). من مجموع العينة، ويفسر ارتفاع هذه النسب بضعف الاستقرار الاسري ومما يصاحبه من اهمال للأطفال، الذي يسهم في انخراطهم المبكر في العمل في مرحلة عمرية يفترض فيها الحماية من العمل لا ممارسته.

أما مؤشر الحالة الحياتية للوالدين، فتشير البيانات إلى أن فئة (الوالدان على قيد الحياة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٢%)، بينما بلغت نسبة الأطفال الذين فقدوا آباءهم (٣٥,٠%). وتظهر هذه الأرقام أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر لا يزال فيها الوالدان على قيد الحياة، وهو ما يقدم تفسيراً واضحاً مفاده أن تلك الأسر تعاني عجزاً اقتصادياً يمنعها من تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها، الأمر الذي يدفعها إلى زج أطفالها نحو سوق العمل لتعويض هذا النقص المعيشي.

الجدول (٥) الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

الحالة الحياتية			الحالة الاجتماعية		
%	العدد	الحالة الحياتية	%	العدد	الحالة الزوجية
٥٣,٢	١٠٨	كلاهما على قيد الحياة	٤٤,٨	٩١	يعيشان معا
١,٥	٣	كلاهما متوفيين	٢٢,٧	٤٦	مطلقان
٣٥,٠	٧١	يتيم الاب	١٠,٣	٢١	الام متزوجة من زوج ثاني
١٠,٣	٢١	يتيم الام	٢٢,٢	٤٥	الاب متزوج من زوجة ثانية
١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (٨، ٩).

يميل عدد كبير من الأطفال إلى ترك التعليم سعياً لتوفير احتياجاتهم الأساسية، إذ يفضل بعضهم الانقطاع عن الدراسة نتيجة ساعات العمل الطويلة التي تفرضها عليهم ظروفهم الاقتصادية المتدهورة، ومع ذلك تظهر بيانات الجدول (٦) أن التحصيل الدراسي للأطفال العاملين في المرحلة المتوسطة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٩,٩%) من إجمالي حجم العينة، تليه المرحلة الابتدائية بنسبة (٢٨,١%)، ويعد هذا المؤشر دالاً على جانب إيجابي، إذ يشير إلى استمرار فئة واسعة من الأطفال في مسارهم التعليمي رغم التحديات الاقتصادية التي تواجه أسرهم، ويتسق هذا الوضع مع ما يمثله التعليم من عنصر جوهري في حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي وتعزيز حقوقهم الأساسية، وهو ما يجعله أحد الأهداف المحورية للتنمية البشرية المستدامة.

الجدول (٦) التوزيع العددي والنسبي للأطفال العاملين حسب الحالة والوضع التعليمي لعام ٢٠٢٥

الوضع التعليمي للأطفال العاملين			التحصيل الدراسي للأطفال العاملين		
%	العدد	الوضع التعليمي	%	العدد	الحالة التعليمية
١٧,٢	٣٥	غير ملتحق بالدراسة	١٧,٢	٣٥	امي
٤٢,٤	٨٦	مستمر بالدراسة	١٤,٨	٣٠	يقرا ويكتب
٤٠,٤	٨٢	تسرب مدرسي	٢٨,١	٥٧	ابتدائية

			٣٩,٩	٨١	متوسطة
١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (١٠، ١١).

كما تظهر البيانات أن (٤٢,٤%) من الأطفال العاملين ما يزالون مستمرين في الدراسة؛ وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب هؤلاء الأطفال يباشرون العمل بعد انتهاء الدوام المدرسي، بحيث يلتحق من يدرس في الفترة الصباحية بالعمل خلال فترة الظهيرة، ولا سيما في الأسواق وأماكن غسل السيارات والبيع المتجول، إضافة إلى العمل خلال العطل، في حين تشير النتائج إلى أن (١٧,٢%) من الأطفال لم يلتحقوا بالتعليم إطلاقاً، نتيجة عدم تسجيلهم من قبل أسرهم لأسباب ترتبط بسوء الوضع الاقتصادي وعدم القدرة على تحمل تكاليف الدراسة، فضلاً عن ضعف الوعي لدى بعض أولياء الأمور بأهمية التعليم، أما نسبة التسرب المدرسي فقد بلغت (٤٠,٤%) من إجمالي حجم العينة، ما يعكس استمرار التحديات البنوية التي تواجه بقاء الأطفال في النظام التعليمي.

وعليه يمكن القول إن الخصائص الاجتماعية للأسرة—من حيث حجمها ومستوى تعليم الوالدين واستقرارها البنوي—ومستوى تعليم للأطفال تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل مسارات حياة الأطفال ولا سيما ما يتعلق بانخراطهم في سوق العمل، فكلما تراجعت هذه الخصائص وتعمقت أوجه القصور فيها ازدادت احتمالات دفع الأطفال إلى العمل في سن مبكرة، الأمر الذي يهدد نموهم السليم ويقوّض حقوقهم الأساسية.

(٤) الخصائص الاقتصادية

تعد الخصائص الاقتصادية من العوامل الجوهرية المؤثرة في تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال، إذ يرتبط اتساعها ارتباطاً وثيقاً بتدهور الأوضاع الاقتصادية الناجم عن تراكم الأزمات السياسية والاضطرابات المتعاقبة بما في ذلك الحروب وتداعياتها، فقد أسهمت هذه الظروف في إلحاق أضرار جسيمة بالبنى التحتية وتراجع مختلف القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للأسر ولا سيما الفقيرة منها، وفي خضم هذا التراجع المعيشي، أصبحت العديد من الأسر تعتمد بصورة ملحّة على الدخل الذي يوفّره عمل الأطفال والذي يشكل في بعض الأحيان المصدر الوحيد لتأمين المتطلبات الأساسية ولا سيما في الأسر التي فقد فيها الأطفال آباءهم ويعيشون في كنف أمهاتهم، وبذلك يشكل العامل الاقتصادي أحد المحركات الأساسية التي تدفع بالأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة^(٥).

وتشير بيانات الجدول (٧) إلى ثلاثة مؤشرات اقتصادية رئيسية؛ أولها مهنة رب الأسرة، التي توزعت بين الأعمال الحرة والعاطل عن العمل والموظف، وقد احتلت الأعمال الحرة المرتبة الأولى بنسبة (٤٦,٨%) من حجم العينة، ويعود ذلك إلى محدودية الدخل المتأتي من هذه الأعمال—مثل بيع الخضراوات وقيادة سيارات الأجرة وبعض المهن الحرفية—إذ غالباً ما يكون غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية، خصوصاً في الأسر كبيرة الحجم التي ينتمي إليها معظم الأطفال العاملين، أما فئة العاطلين عن العمل فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٤٠,٩%)، ويرتبط ذلك بوجود عوائق صحية أو بدنية تحول دون قدرة رب الأسرة على العمل، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي ويدفع الأطفال إلى تحمل عبء الإعالة عبر الالتحاق بسوق العمل.

وفيما يتعلق بمستوى الدخل الشهري، فقد شكّلت فئة ذوي الدخل البالغ (٣٠٠ ألف دينار فأكثر) نسبة (٣٧,٤%) من إجمالي العينة، تلتها فئة الدخل (٢٠٠-٢٩٩ ألف دينار) بنسبة (٣٣,٥%)، وتكشف هذه

المعطيات أنّ العوائد المالية الناتجة من عمل الأطفال تعد متواضعة، وأن ظروف العمل في سن مبكرة لا تمكنهم من تحقيق مردود يتجاوز مستوى الكفاف، بالنظر إلى صغر سنهم وضعف خبراتهم.

الجدول (٧) الخصائص الاقتصادية للأطفال العاملين في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

نوع السكن			معدل الدخل الشهري			مهنة رب الأسرة		
%	العدد	نوع السكن	%	العدد	الدخل الشهري بالدينار	%	العدد	مهنة رب الأسرة
٢١,٢	٤٣	ملك	٩,٤	١٩	اقل من ٩٩ الف	٧,٩	١٦	موظف
٢٨,٦	٥٨	ايجار	١٩,٧	٤٠	١٠٠-١٩٩ الف	٤,٤	٩	متقاعد
١٩,٢	٣٩	تجاوز	٣٣,٥	٦٨	٢٠٠-٢٩٩ الف	٤٠,٩	٨٣	عاطل عن العمل
٣١,٠	٦٣	مجاني	٣٧,٤	٧٦	٣٠٠ فاكتر	٤٦,٨	٩٥	اعمال حرة
١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع	١٠٠	٢٠٣	المجموع

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (١٢، ١٣، ١٤).

أما مؤشر عائلية السكن—على الرغم من محدوديته في التعبير الدقيق عن المستوى الاقتصادي للأسرة— فإنه يوفر مؤشراً عاماً على طبيعة الظروف المعيشية، وقد أظهرت البيانات أن غالبية الأطفال العاملين يقيمون في مساكن مجانية أو مؤجرة أو ضمن مناطق سكن عشوائي وبنسب (٣١,٠، ٢٨,٦، ١٩,٢%) على التوالي، ويعكس هذا التوزيع بوضوح أثر العامل الاقتصادي في تحديد نمط السكن وما ينطوي عليه من دلالة على هشاشة الأوضاع المعيشية للأسر التي ينتمي إليها الأطفال العاملون.

أولاً: الأسباب الدافعة لعمالة الأطفال والآثار المترتبة عليها:

يعد مفهوم عمالة الأطفال من أبرز الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول في حاضرها ومستقبلها، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة تمس الفئات الأوسع من قاعدة الهرم السكاني في البلدان النامية والفقيرة، وتمثل هذه الظاهرة مؤشراً دالاً على محدودية قدرة الحكومات على توفير الحقوق الأساسية للأطفال ولا سيما ما يتعلق بالتعليم والصحة ومستويات العيش اللائقة، ويقصد بعمل الأطفال كل نشاط إنتاجي يمارس من قبل من هم دون السن القانوني، سواء اتخذ طابعاً دائماً أو مؤقتاً وبأجر أو دون أجر؛ فقد يعمل الأطفال كمأجورين لا يختلفون عن العمال البالغين إلا في انخفاض قيمة أجورهم، أو كمتدربين لدى أصحاب العمل مقابل مكافآت رمزية، أو ضمن نطاق العمل المنزلي—وخاصة للفتيات—أو لصالح الأسرة في الورش والمشاغل دون مقابل (٧)، وتعرف اتفاقيات منظمة العمل الدولية عمالة الأطفال بأنها جميع أشكال العمل التي يؤديها الأطفال ممن تقل أعمارهم عن السن المنصوص عليه في التشريعات الدولية والذي يحدد غالباً بـ(١٥) سنة، أو قبل إتمام مرحلة التعليم الإلزامي مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات التشريعية المحدودة (٨). وقد عرف الباحث عمالة الأطفال بأنها انخراط الأطفال في سن مبكرة في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم أو قدراتهم الجسدية والعقلية، بما يمثل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية في التعليم والنمو والراحة، وينشأ هذا الانخراط غالباً عن ظروف اقتصادية ضاغطة تجبرهم على العمل مقابل أجور يومية أو شهرية.

وفي ضوء هذا الإطار التعريفي سيتم تناول العوامل الرئيسية التي تسهم في زج الأطفال في سوق العمل، استناداً إلى البيانات الكمية الواردة في استمارة الاستبانة الجدول (٨)، باعتبارها تمثل مرتكزاً علمياً لتحليل الظاهرة وتفسير دوافعها البنوية، كما ستعرض الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن عمالة الأطفال، بوصفها محصلة لتفاعل معقد بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالطفل وأسرته.

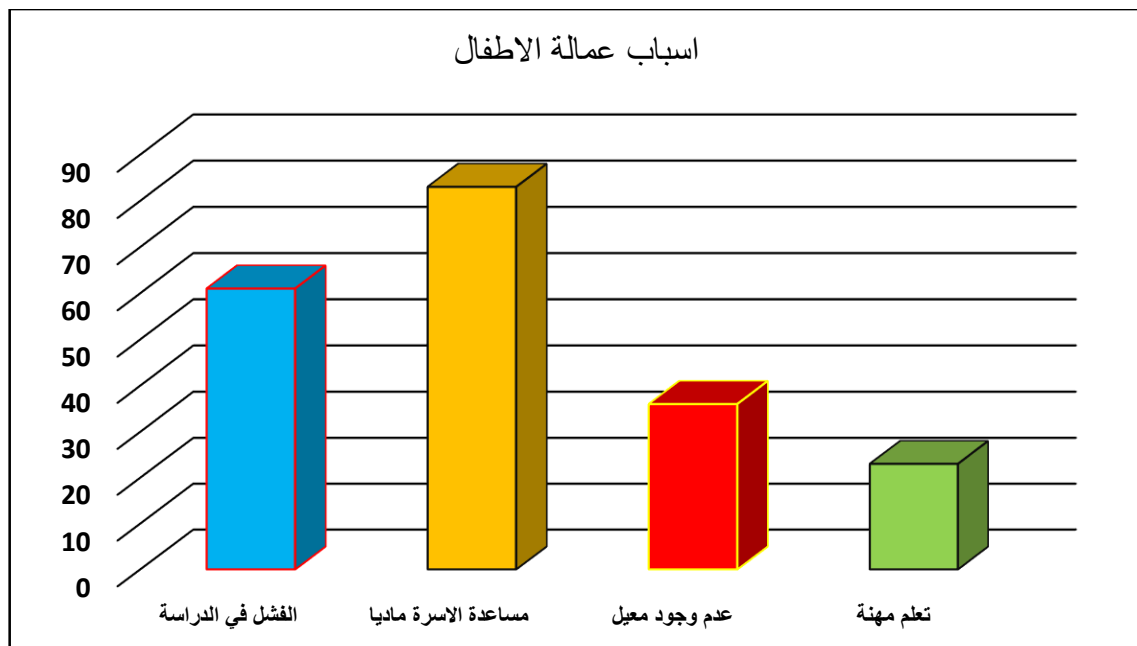
حيث يلاحظ من بيانات الجدول (٨) والشكل (٣) بان سبب مساعدة الاسرة ماديا جاءت بالمركز الأول والتي بلغت نسبتها (٤٠,٩%) من اجمالي حجم العينة، ووان ارتفاع هذه النسبة هذه المساعدة تأتي عن طريق التغيرات والأزمات المالية التي تتعرض لها أسرهم، سواء نتجت عن مرض أو عوق يصيب رب الأسرة ويحد من قدرته على العمل أو زيادة عدد افراد الاسرة مع قلة الأجور التي يكتسبها رب الاسرة تجعله غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية ، مما يدفعهم إلى إشراك الأطفال في العمل، في حين جاء سبب الفشل في الدراسة بالمركز الثاني بنسبة (٣٠,١%)، وهذا الارتفاع يعود الى الظروف المدرسية والاسرية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية حيث يفقد الطفل الرغبة في الدراسة والقدرة على الوفاء بمتطلباتها الذهنية فيجد نفسه عاجزا على تحقيق قدر مقبول من هذا الإنجاز مما يضطر لترك المدرسة وتوجه مبكرا الى سوق العمل، بينما جاء سبب عدم وجود معيل بنسبة (١٧,٧%) ، وهذا يعود الى عدم تمكن الاسرة من تحمل تكاليف الدراسة بعد ان فقدت او عجز رب الاسرة بالتالي تنقل مسؤولية إعالة العائلة للأطفال من كلا الجنسين لتأمين المتطلبات الأساسية، وبلغت نسبة تعليم مهنة (١١,٣%) من اجمالي حجم العينة.

الجدول (٨) أسباب عمالة الاطفال في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥

أسباب العمل	العدد	%
الفشل في الدراسة	٦١	٣٠,١
مساعدة الاسرة ماديا	٨٣	٤٠,٩
عدم وجود معيل	٣٦	١٧,٧
تعلم مهنة	٢٣	١١,٣
المجموع	٢٠٣	١٠٠

المصدر: تحليل استمارة استبانة السؤال (١٥).

الشكل (٣) أسباب عمالة الأطفال في مدينة الفلوجة لعام ٢٠٢٥



المصدر: الجدول (٨)

الاثار المترتبة على عمالة الأطفال:

تعد عمالة الأطفال من القضايا الاجتماعية والتنمية البالغة الخطورة نظراً لما تُخلفه من آثار سلبية متشابكة تمتد إلى مختلف جوانب حياة الطفل الجسدية والنفسية والتربوية والاجتماعية، فعلى المستوى الصحي يتعرض الأطفال العاملون لأشكال متعددة من المخاطر المهنية، إذ يُزجُّ بهم في أعمال شاقة وخطرة تفوق قدراتهم البدنية والإدراكية، ويتمثل ذلك في استخدام آلات ومعدات غير آمنة والعمل في بيئات ملوثة لا تتوافر فيها شروط الحماية والسلامة المهنية، وتؤدي هذه الظروف إلى ارتفاع احتمالات الإصابات الجسيمة والتعرض للتلوث البيئي والوضائى لاسيما الأطفال العاملين في الشوارع والطرق مثل الباعة المتجولين^(١٠).

وعلى المستوى النفسي، يترتب على الانخراط المبكر للطفل في سوق العمل ضغوط انفعالية ونفسية تفوق طاقته، إذ لا يكون الطفل في هذه المرحلة العمرية مهياً للتعامل مع مسؤوليات العمل ومتطلباته، وينجم عن ذلك مشكلات في التكيف الاجتماعي والانحراف السلوكي بسبب عدم اكتمال النمو الجسمي والعقلي وما يرتبط به من أزمات داخلية حادة. كما تسهم طبيعة العمل غير الملائمة في توليد مشاعر الفشل والعجز لدى الطفل، وقد تدفعه إلى تبني سلوكيات عدوانية نتيجة العجز عن استيعاب المهام الموكلة إليه.

أما على المستوى التربوي، فإن عمالة الأطفال تعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى التسرب المدرسي وانخفاض المخرجات التعليمية، إذ يلجأ العديد من الأطفال إلى تفضيل العمل على التعليم بدافع اقتصادي، في ظل تصور سائد بأن التعليم لا يحقق لهم مردوداً مستقبلياً ملموساً، ويؤدي هذا الاتجاه إلى تفويض فعالية النظام التربوي من خلال هدر الموارد المادية والبشرية، فضلاً عن تأثيره السلبي في النمو العقلي والمعرفي للطفل وحرمانه من اكتساب المهارات الأساسية التي تمكنه من تحسين مستقبله المهني والحياتي.

وتنعكس عمالة الأطفال كذلك على المستوى الاجتماعي حيث يواجه الأطفال العاملون—خصوصاً في الفئات العامة—مخاطر كبيرة، أبرزها التعرض للاستغلال الجنسي من قبل عصابات أو أفراد مستغلين في ظل ضعف قدرتهم على الحماية الذاتية والإبلاغ عن الإساءة، كما يتعرضون لممارسات تعسفية

واضطهاد من قبل أصحاب العمل أو الزبائن أو الأقران، ويسهم غياب الرقابة الأسرية نتيجة بقاء الطفل لفترات طويلة خارج المنزل في اكتساب سلوكيات غير مرغوبة، وقد يعرضهم ذلك للانخراط في أنشطة خطيرة مثل تعاطي المخدرات أو الأعمال غير القانونية، ورغم غلبة الآثار السلبية إلا أن الأدبيات تشير إلى إمكان وجود آثار إيجابية مشروطة لعمل الطفل، وذلك في حال تنظيم العمل بصورة تُراعي حقوق الطفل واحتياجاته النمائية، ففي مثل هذه الحالات قد يسهم العمل في تنمية مهارات مهنية وحرفية وتعزيز الشعور بالمسؤولية والثقة بالنفس، شريطة ألا يتعارض مع حق الطفل في التعليم أو ينتهك سلامته الصحية والنفسية والاجتماعية.

الاستنتاجات

١. أظهرت الدراسة أن عمالة الأطفال تنتشر في عدة قطاعات اقتصادية، وتتركز بصورة رئيسة في الأسواق والخدمات الصناعية بنسبة (٤٨,٧، ٢١,٧%) على التوالي، كما تتوزع جغرافياً في الأحياء التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، إذ سجلت بعض أحياء مدينة الفلوجة نسباً أعلى مقارنة بغيرها لاسيما حي (المنصور، والرسالة والتأميم) بنسب (١٥,٨، ١٣,٨، ١٢,٣%) على الترتيب، مما يعكس ارتباط الظاهرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

٢. بينت الخصائص الديموغرافية أن الفئة العمرية (١١-١٤ سنة) تمثل النسبة الأكبر من الأطفال العاملين بنسبة (٦٢,١%)، مع وجود علاقة طردية بين التقدم في العمر وزيادة الانخراط في العمل، إضافة إلى هيمنة واضحة للذكور (٩٣,١%) مقارنة بالإناث (٦,٩%)، وهو ما يعكس الأدوار الاجتماعية التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

٣. كشفت النتائج أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، إذ بلغت (٤٧,٣%) من حجم العينة ينتمون إلى أسر يبلغ عدد أفرادها (٩ فأكثر)، وأن انخفاض المستوى التعليمي للوالدين يعد عاملاً مؤثراً في تفشي الظاهرة، إذ تركز تعليم الآباء والأمهات بين الأمية وإكمال المرحلة الابتدائية، الأمر الذي يحد من الوعي بأهمية التعليم ويزيد من احتمالية زج الأطفال في سوق العمل.

٤. أوضحت الدراسة أن معظم الأطفال العاملين يعيش أبائهم معاً بنسبة (٤٤,٨%) وعلى قيد الحياة بـ (٥٣,٢%)، مما يدل على أن عمالة الأطفال لا ترتبط فقط بغياب الوالدين، بل تتأثر بعوامل أخرى مثل البطالة، ضعف الدخل، ارتفاع متطلبات المعيشة، وكبر حجم الأسرة، إضافة إلى أن نسبة من الأطفال ما زالت مستمرة في الدراسة رغم عملها والتي بلغت نسبتها (٤٢,٤%)، مقابل نسب ملحوظة من التسرب المدرسي بـ (٤٠,٤%).

٥. أثبتت النتائج أن الدافع الاقتصادي يعد العامل الرئيس وراء عمالة الأطفال، إذ جاءت مساعدة الأسرة مادياً في المرتبة الأولى (٤٠,٩%)، تليها عوامل تعليمية واجتماعية مثل الفشل الدراسي وغياب المعيل (٣٠,١، ١٧,٧%) على الترتيب، بينما جاءت الرغبة في تعلم مهنة كعامل ثانوي، مما يؤكد الطابع الاقتصادي والاجتماعي المركب للظاهرة.

التوصيات

١. تحفيز البيئة الاقتصادية المحلية لتوفير بدائل آمنة عبر تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية داخل المدينة، واشتراط تشغيل البالغين من أبناء المحافظة لاسيما الأسر الفقيرة، بما يسهم في تحسين مستوى الدخل الأسري وتقليل الحاجة الاقتصادية التي تدفع الأطفال للعمل.

٢. تعزيز الإطار التشريعي والرقابي من خلال تشديد الرقابة على أماكن العمل، وفرض عقوبات على المخالفين بما يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية لحماية الطفل. بالمقابل العمل على تنفيذ برامج توعوية مجتمعية شاملة تستهدف أولياء الأمور والمجتمع المحلي، لبيان المخاطر الصحية والتعليمية والنفسية لعمال الأطفال، مع تفعيل دور النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة الظاهرة والحد من انتشارها.
٣. تطبيق إلزامية التعليم بصورة صارمة، ومواءمة الحد الأدنى لسنّ العمل مع سنّ التعليم الإلزامي، بما يساهم في الحد من تسرب الأطفال إلى سوق العمل، فضلا عن تحسين جودة التعليم وتقليل التسرب المدرسي عبر توفير بيئة تعليمية جاذبة، وتغطية النفقات المدرسية للأسر المحتاجة وتقديم دعم نفسي وتعليمي للأطفال المعرضين لخطر العمل لضمان استمرارهم في الدراسة.
٤. توسيع برامج الحماية الاجتماعية والدعم الاقتصادي للأسر الهشة عبر تقديم مساعدات مالية مباشرة ومنح نقدية مشروطة بالتعليم، وضمان وصول شبكات الرعاية الاجتماعية إلى الفئات الأكثر فقراً، للحد من اعتماد الأسر على عمل أطفالها كمصدر للدخل.

الهوامش

^١ (وسن عزيز فرج، عمالة الأطفال الأسباب والآثار، مقال منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد ١٧٣، ٢٠٢٤، ص ١٢-١٣.

^٢) Wien-Kandil, David, The Tribulations of Moroccan Child Laborers: A Forced Existence and Loss of Innocence , University of Mary Washington, Submitted in partial fulfillment of the requirement for MOR, SIT,2017,p16.

^٣ (احمد عبد العزيز الشبلي، الطفل في الوطن العربي: الواقع والاحتياجات، ط١، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٥٠.

^٤ (يوسف الياس، عمل الأطفال: أسبابه، اثاره وسبل الحد منه، مجلة العمل والمجتمع، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العدد٤، ٢٠٠٨، ٢٠٩.

^٥ بسوني الحلواني، ١٢ مليون طفل عربي في سوق العمل يواجهون الانحراف، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٢٢، ٢٠٠٢، ص ٩٧.

^٦) اديب عقيل، بسمة الزبيدي، عمالة الأطفال وأثرها على المجتمع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد ٣٧، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٢١٦.

^٧) Kazeem, Aramide, Examining children's well-being: Schooling and child labor in Nigeria , The Pennsylvania State ,University, ٢٠١٠. p.١٠٢.

^٨) محمد السيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، اسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٨٣.

ملحق (١)

استمارة الاستمارة

هذه الاستمارة اعدت لدراسة (البيد المكاني لعمالة الأطفال في مدينة القلوجة) لذا نرجو الإجابة على الأسئلة الواردة فيها خدمة للعلم والمجتمع، علما ان هذه الاستمارة خاص بالأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (٥-١٤).

الباحث: مهدي عثمان عثمان

- ١) الجنس: ذكر انثى
- ٢) محل السكن: مدينة القلوجة حي
- ٣) العمر: سنة
- ٤) عدد افراد الاسرة: ذكور اناث
- ٥) التخرط في العمل بـ سنة
- ٦) مكان العمل في: الأسواق الخدمات الصناعية التقاطعات المرورية مجالات أخرى
- ٧) التحصيل الدراسي: الاب الام
- ٨) الحالة الزوجية للوالدين: يعيشان معا مطلقان الام متروجة من زوج ثاني الاب متزوج من زوجة ثانية
- ٩) الحالة الصحية للوالدين: كلاهما على قيد الحياة كلاهما متوفين يتيم الاب يتيم الام
- ١٠) التحصيل الدراسي للطفل العامل: امي يقرأ ويكتب ابتدائية متوسطة
- ١١) الوضع التعليمي للطفل العامل: غير ملتحق بالدراسة مستمر بالدراسة تسرب مدرسي
- ١٢) مهنة رب الاسرة: موظف متقاعد عاطل عن العمل اعمال حرة
- ١٣) الدخل الشهري المتحصل من العمل: (اقل من ٩٩ الف) (١٠٠-١٩٩ الف) (٢٠٠-٢٩٩ الف) (٣٠٠ فأكثر)
- ١٤) ملكية السكن: ملك اجار تجاوز مجاني
- ١٥) أسباب العمل: الفشل في الدراسة مساعدة الاسرة ماديا عدم وجود محل تعلم مهنة

